قوة الإنسانية
مجلس مندوبي الحركة الدولية
للصليب الأحمر والهلال الأحمر
27-28 أكتوبر 2024، جنيف

تعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود: سبيلنا للمضي قدما

القرار CD/22/R11

تقرير مرحلي

سبتمبر 2024

AR
CD/24/18
الأصل: بالإنكليزية
للاطلاع

وثيقة من إعداد الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

تقرير مرحلي

تعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود: سبيلنا للمضي قدما

القرار CD/22/R11

عرض موجز

اعتمد مجلس المندوبين لعام 2022 القرار CD/22/R11 المعنون "تعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود: سبيلنا للمضي قدما". ويُسلّم هذا القرار بالتحديات المتزايدة لعالم يشهد توسّعا حضريا سريعا وتزايد ضعف سكان الحضر إزاء تغيّر المناخ وغير ذلك من الأخطار. ويشدّد القرار على أهمية تعزيز مقوّمات الصمود في صفوف السكان الضعفاء في سبيل تخفيف حدة أسوأ سيناريوهات الكوارث.

واستجابة لهذا القرار، أُنشئ الفريق العامل التابع للحركة والمعني بتعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود (الفريق العامل) لصياغة مبادئ عمل يمكن تطبيقها عالميا لتوجيه جهود جميع مكوّنات الحركة الرامية إلى دعم قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود. ويشمل الفريق العامل ما يلي:

- فريق عالمي للقيادة الاستراتيجية تابع للحركة ومعني بتعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود (فريق القيادة الاستراتيجية) يتولى القيادة الاستراتيجية والتوجيه وتقديم الصيغة النهائية لمبادئ العمل إلى مجلس المندوبين لعام 2026 وإلى المؤتمر الدولي الخامس والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر لعام 2028 بعد ذلك.
- خمسة أفرقة عاملة تابعة للحركة تُعنى بمواضيع معيّنة في مجال تعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود (الأفرقة العاملة المعنيّة بمواضيع معيّنة) تتولى قيادة المشاورات على نطاق الحركة حول الموضوعات المقترحة في القرار.
- فريق صياغة عالمي يتولى تجميع توصيات الأفرقة العاملة المعنيّة بمواضيع معيّنة في مشروع عناصر مبادئ العمل والإشراف على عملية التشاور النهائية السابقة لمجلس المندوبين لعام 2026.

ويتناول هذا التقرير المرحلي تفاصيل التطوّرات التي حدثت منذ اعتماد القرار CD/22/R11 ويقدم عرضا موجزا للخطوات المقبلة للفريق العامل.

1) مقدمة

في عام 2010، سلّط *التقرير عن الكوارث في العالم* المتعلق بالمخاطر الحضرية والصادر عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي) الضوء على الطفرة التي شهدتها معدلات الفقر في المجتمعات الحضرية، ولا سيما في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط. وأشار التقرير إلى أن سكان الحضر يتعرّضون تعرضا متزايدا للأخطار البيئية والصحية، بما في ذلك الأعاصير والفيضانات والزلازل والأوبئة/الجوائح والجرائم والعنف والحرائق والحوادث الصناعية. ونتيجة للاتجاهات العالمية للهجرة والتوسّع الحضري السريع والنمو غير المخطط للمستوطنات غير الرسمية كان نحو مليار نسمة من سكان الحضر يعيشون في أوضاع متردية في عام 2020 ويفتقرون إلى خدمات السكن والبنية التحتية الأساسية. وتؤدي المناطق الشديدة التوسّع الحضري إلى تفاقم مخاطر الكوارث المتعلقة بالمناخ، مثل الفيضانات وموجات الحر، التي تؤثر تأثيرا غير متناسب في المجتمعات الحضرية الفقيرة وتؤثر في الأرواح وسبل العيش والموجودات.

وتشير وثيقة المعلومات الأساسية بشأن تحوُّل أوجه الضعف والتقرير الختامي الصادر عن المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين إلى السياقات الحضرية المتعلقة بالنزوح الداخلي، ولكنهما لا يتناولان التحديات المتعدّدة الأوجه التي تواجهها المدن ذات النمو السكاني السريع. ويتطلب التصدي لهذه المخاطر والتحديات المتعدّدة الأخطار في البيئات الحضرية المعقّدة تغييرا جذريا في طريقة التفكير في المساعدة الإنسانية. ومن الأهمية الحاسمة بمكان فهم الأسباب الجذرية لمواطن الضعف واتّباع نهج نظامي إزاء تحليل الإجراءات الفعّالة. وقد تحتاج الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الجمعيات الوطنية) إلى إعادة النظر في أدوارها والنظر في المجالات التي يمكن أن تحدث فيها قيمتها المضافة أكبر فرق، ولا سيما في العمليات والبرامج الخاصة بالسياقات الحضرية. ويتمثل سبيل المضي قدما الذي يوصى به في التركيز على تعزيز مقوّمات الصمود بالحد من مواطن الضعف، وتحسين ظروف المعيشة، والوقاية من أسوأ السيناريوهات، والتخفيف من الآثار الضائرة للصدمات والأزمات. ويعكف الاتحاد الدولي من خلال شبكته على استكشاف ما يلزم من تحوّلات ودعم للمضي قدما في هذا المسار.

وتُحدِّد استراتيجية الاتحاد الدولي للعقد 2030 خمسة تحديات عالمية تحتاج إلى اهتمام عاجل، وهي: تغيّر المناخ والأزمة البيئية، وتطوّر الأزمات والكوارث، والثغرات المتزايدة في مجالي الصحة وحُسن الحال، والهجرة والهوية، والقيم والسلطة والاحتواء. وتتفاقم كل هذه التحديات في المراكز الحضرية. وتركّز التحوّلات السبعة الموضّحة في استراتيجية العقد 2030 على دعم الجمعيات الوطنية وتنمية قدراتها بوصفها جهات فاعلة محلية قوية، وحشد المتطوعين، وضمان اكتساب الثقة والخضوع للمساءلة، والعمل بفعّالية في شبكة موزّعة، والتأثير في العمل الإنساني، وإجراء التحوّل الرقمي، وتمويل المستقبل. ومع ذلك، يركّز العديد من الجمعيات الوطنية عادة على المناطق الريفية النائية، ولا تناسب الأدوات المُعدَّة للسياقات الريفية السياقات الحضرية. ويُعد تكييف العمليات لتتواءم مع السياقات الحضرية ضروريا لتمكين شبكة الصليب الأحمر والهلال الأحمر من أن تستجيب بفعّالية للتحديات المحدّدة وتبني قدرة سكان الحضر على الصمود.

ويتماشى تعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود مع الأهداف العالمية الأوسع نطاقا ويسهم في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 11 الذي يتمثل في تهيئة مدن شاملة للجميع وآمنة ومرنة ومستدامة. ويدعم الاتحاد الدولي تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة التي وضعها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بالاستفادة من خبرة فروع الجمعيات الوطنية في المناطق الحضرية في تيسير المناقشات التي تنقل وجهات النظر المجتمعية إلى سلطات المدن. وتشمل أهداف التنمية المستدامة الأخرى ذات الصلة ما يلي:

- الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة: القضاء على الفقر - يساعد تعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود على الحد من مواطن الضعف المتعلقة بالفقر ويعزّز الإتاحة المنصفة للموارد
- الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة: الصحة الجيدة والرفاه - تعزّز المدن القادرة على الصمود ظروف المعيشة الصحية وتحد من المخاطر الصحية وتعزّز الرفاه في العموم
- الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة: الحد من أوجه عدم المساواة - تتصدى مبادرات بناء القدرة على الصمود للتفاوتات وتعزِّز الاحتواء الاجتماعي في المناطق الحضرية
- الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة: العمل المناخي - يساعد التكيّف مع تغيّر المناخ وتخفيف آثاره على حماية المجتمعات المحلية من التحديات البيئية.

ويهدف العديد من المبادرات والشبكات والمنظمات، مثل تمكين المدن من مجابهة الكوارث بحلول عام 2030، وشبكة المدن القادرة على الصمود، والتحالف العالمي لمواجهة الأزمات في المناطق الحضرية، ومجموعة المدن الأربعين، ومنظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية، وشبكة الحكومات المحلية من أجل الاستدامة، إلى بناء قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود. وتركّز هذه الجهود على

تحسين الحوكمة الحضرية والتخطيط الحضري وإدارة مخاطر الكوارث. ويتعاون الاتحاد الدولي مع هذه المنظمات على إدماج الفكر التشغيلي والنهوج المجتمعية في الحوكمة الحضرية وإدارة المخاطر ونظم الإنذار المبكر وإدارة الكوارث. ويتولى الاتحاد الدولي، بوصفه عضوا مؤسسا في مبادرة تمكين المدن من مجابهة الكوارث بحلول عام 2030، ربط البلديات المشاركة بفروع الجمعيات الوطنية المقابلة في المدن تعزيزا للنظم المجتمعية للإنذار المبكر وتدابير العمل الاستباقي.

وفضلا عن ذلك، أسفرت مذكرة تفاهم عالمية مبرمة مع شبكة الحكومات المحلية من أجل الاستدامة عن تنفيذ أنشطة مشتركة في مجالي المناصرة وحشد الموارد، والترويج لحملة يوم مواجهة الحرّ في 2 يونيو 2024 وتنظيم حوار المدن الساحلية في المؤتمر العالمي للشبكة في عام 2024.

ويكمِّل القرار CD/22/R11 بشأن "تعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود: سبيلنا للمضي قدما" عدة قرارات أخرى صادرة بشأن مواضيع معيّنة ويعزّزها، ومنها ما يلي:

- القرار CD/22/R6 بشأن "الحروب في المدن" وخطة عمل الحركة للفترة 2022-2027 المرفقة به، وهو قرار يستهدف زيادة قدرة مكونات الحركة على منع العواقب الإنسانية للحروب في المدن والاستجابة لها على نحو أفضل، وفقا لولاية كل مكوّن وقدراته المحدّدة
- القرار CD/22/R1 بشأن "إقرار ميثاق المناخ والبيئة للمنظمات الإنسانية"، الذي يدعو إلى زيادة العمل داخل الحركة وفي أوساط العمل الإنساني الأوسع نطاقا؛ إذ تنتج المدن ما يصل إلى 75% من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية، مما يجعل المناصرة في مجال المناخ والعمل المناخي يكتسيان أهمية حاسمة على مستوى المدن
- القرار CD/22/R9 بخصوص "رسم استراتيجية للحركة بشأن الهجرة"، ولا سيما تقرير اللجنة الدولية لعام 2018 بعنوان *النازحون في المدن: تجربة النزوح الداخلي في المناطق الحضرية خارج المخيّمات والاستجابة له*، الذي يقدم توصيات رئيسية بشأن العمل مع الأشخاص النازحين داخليا والسلطات المحلية في السياقات الحضرية
- القرار CD/19/R1 بشأن "التزامات مكوّنات الحركة الدولية في مجال التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة"، الذي يعالج الثغرات في أدوات المشاركة المجتمعية ونهوجها في السياقات الحضرية
- القرار CD/19/R3 بشأن "منهاج الحركة الدولية لتعزيز الأسس النظامية والدستورية للجمعيات الوطنية وأطرها التكميلية مثل ميثاق المتطوعين"، الذي يشدّد على أهمية تعزيز الدور المساعد على مستوى البلديات
- سياسة التطوّع (2022)، ولا سيما أشكال التطوّع الجديدة الملائمة للسياقات الحضرية
- القرار CD/17/R2 بشأن "مبادئ حشد الموارد على نطاق الحركة" والقرار CD/22/R11 الذي يدعم هذا النهج
- استراتيجية الاتحاد الدولي للتحوُّل الرقمي.

2) معلومات أساسية

سعيا إلى تناول المشكلات المبينة أعلاه وفهم الدور الذي يمكن أن تؤديه مكوّنات الحركة المختلفة لحل هذه المشكلات، ليس فقط بوصفها أول جهة مستجيبة ومعنية بتقديم الخدمات الإنسانية، بل بوصفها أيضا شريكة على المدى الطويل في بناء القدرة على الصمود، أُجريت عدة مشاورات قبل مجلس المندوبين لعام 2022 وبعده. وقدَّمت حلقة عمل نُظمت تمهيدا للجمعية العامة في 11 مايو 2022 (التقرير الختامي عن حلقة عمل الجمعية العامة بشأن بناء مجتمعات حضرية قادرة على الصمود) وفعاليات منابر التعاون الحضري التي نُظمت في نوفمبر 2021 (إلكترونيا/في برلين) وفي يونيو 2023 (حضوريا/في جنيف) رؤى مفيدة بشأن التحديات التي واجهتها الجمعيات الوطنية والنجاحات التي حققتها عند العمل في السياقات الحضرية.

واعتمد مجلس المندوبين **القرار CD/22/R11** بشأن **"تعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود: سبيلنا للمضي قدما"** في عام2022 . ويدعو القرار جميع مكوّنات الحركة إلى المناصرة من أجل زيادة الاستثمار في تعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود، ومواصلة تعزيز دورها كجهات مساعدة للسلطات البلدية، وتوسيع نطاق عملها بشأن تعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود. ويطلب أيضا من الجمعيات الوطنية تعميم تعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود في برامجها العادية.

ثم "يدعو الاتحاد الدولي بالتعاون الوثيق مع الجمعيات الوطنية، واللجنة الدولية، إلى إنشاء **فريق عامل تابع للحركة يُعنى بقدرة المجتمعات الحضرية على الصمود**، وقيادته، بهدف وضع مجموعة من **مبادئ العمل** يمكن تطبيقها عالميا **بشأن قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود**، كي تُعتمد في مجلس المندوبين لعام 2024، ثم تُعرض على الدول والشركاء إبان المؤتمر الدولي الخامس والثلاثين".

ويتمثل الهدف من الفريق العامل المقترح في صياغة مبادئ العمل المذكورة التي يمكن تطبيقها عالميا والتي ستساعد على تحديد دور شبكة الاتحاد الدولي وسبل المضي قدما في مواجهة التحديات التي يطرحها الاستعداد للأزمات في المناطق الحضرية والاستجابة لهذه الأزمات إضافة إلى تحفيز سائر الجهات المعنيّة الرئيسية على الانضمام إلى الجهود المبذولة لتعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود باعتماد مبادئ العمل المقترحة.

وتجدر الإشارة إلى أن عملية إعداد مبادئ العمل وإقراراها، على النحو المنصوص عليه في القرار، قد تأخرت لحوالي سنة واحدة. ولذا، فإن العمل ما زال جاريا ولن تكون مبادئ العمل جاهزة لعرضها واعتمادها خلال مجلس المندوبين المقبل في أكتوبر 2024. وكان السبب الرئيسي لهذا التأخير غير المتوقع هو الوقت الذي استغرقه إضفاء الطابع الرسمي على عدد من الوثائق الرئيسية الضرورية لبدء العملية، مثل اختصاصات فريق القيادة الاستراتيجية وإبرام اتفاق القيادة المشتركة بين الاتحاد الدولي والصليب الأحمر الألماني الذي يشارك في رئاسة الفريق العامل. وقد استُكملت عمليات التفاوض هذه خلال عام 2023 وتسنى عقد الاجتماع الأول لفريق القيادة الاستراتيجية في سبتمبر 2023. ونظرا إلى هذا التأخير في الجدول الزمني، فمن المعتزم الانتهاء من العملية في عام 2025 واعتماد مبادئ العمل إما من خلال عملية كتابية أو في مجلس المندوبين لعام 2026.

3) التحليل/التقدم

إنشاء فريق القيادة الاستراتيجية التابع للحركة والمعني بتعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود (فريق القيادة الاستراتيجية)

تمثلت الخطوة الأولى لإنشاء الفريق العامل في إعداد هيكل حوكمة شامل لمكونات الحركة المشاركة في هذا المسعى لتوفير القيادة الاستراتيجية والإشراف وضمان المشاركة في العملية وتولي زمامها على نطاق واسع.

وأُنشئ فريق القيادة الاستراتيجية الذي يضم ممثلين عن الاتحاد الدولي واللجنة الدولية والجمعيات الوطنية من جميع المناطق من ذوي الخبرات المتنوعة في التصدي للتحديات الحضرية المختلفة. وفريق القيادة الاستراتيجية هو هيئة صنع القرار التي توجه عمل الأفرقة العاملة المعنيّة بمواضيع معيّنة وفقا للتوصيات الواردة في قرار مجلس المندوبين.

ودُعيت الجمعيات الوطنية الواحدة والعشرون للبلدان التالية (الواردة بالترتيب الأبجدي للأحرف الإنكليزية) إلى الانضمام إلى فريق القيادة الاستراتيجية:

الأرجنتين، والصين/فرع هونغ كونغ، وكولومبيا، وفيجي، وألمانيا، وغانا، وغواتيمالا، وهندوراس، واليابان، وكينيا، ولبنان، وليبيريا، ومدغشقر، وملديف، ونيجيريا، وفلسطين، والفلبين، وإسبانيا، وسوريا، وتركيا، والولايات المتحدة الأمريكية.

وعُقد الاجتماع الأول لفريق القيادة الاستراتيجية في 28 سبتمبر 2023 للاتفاق على أهدافه وإجراءات عمله. وسيكون الفريق مسؤولا عن تقديم الصيغة النهائية لمبادئ العمل تنفيذا للقرار CD/22/R11، وعن عرضها على مجلس المندوبين لعام 2026 كي

يعتمدها ثم على الدول والجهات الشريكة في المؤتمر الدولي الخامس والثلاثين (المقرّر عقده في عام 2028). وقد قطعت الجمعيات الوطنية المشاركة والاتحاد الدولي واللجنة الدولية التزاما بشأن هذه المشاركة الطويلة الأجل.

وفي الاجتماعات الفصلية التالية، حدّد فريق القيادة الاستراتيجية خمسة مواضيع لتتداول بشأنها الأفرقة العاملة المعنيّة بمواضيع معيّنة بالاستناد إلى التوصيات الواردة في فقرات منطوق القرار. وصدرت الموافقة على الاختصاصات والإحاطات بشأن المواضيع المعينة لكل فريق وعلى منهجية المشاورات التي ستيسرها هذه الأفرقة وعملية صياغة مبادئ العمل الخاضعة لقيادة فريق الصياغة العالمي.

الأفرقة العاملة المعنيّة بمواضيع معيّنة

ستتولى رئاسة كل فريق عامل إحدى الجمعيات الوطنية ويشارك في رئاسته زميل من الاتحاد الدولي أو اللجنة الدولية يتمتع بالخبرة في الموضوع ذي الصلة، مما يضمن مشاركة الجمعيات الوطنية من كل المناطق. وسيقدم الاتحاد الدولي خدمات الأمانة لتيسير عمل الأفرقة العاملة.

وتستند المواضيع المحدّدة للأفرقة العاملة إلى النداءات الواردة في فقرات منطوق القرار CD/22/R11. وكان ذلك قد أدى في البداية إلى اقتراح إنشاء سبعة أفرقة عاملة مستقلة. ولكن بناء على الاقتراحات المقدمة من أعضاء فريق القيادة الاستراتيجية والمناقشات التي ترتبت عليها، اتُّفق على إعادة تنظيم العمل المقبل بتوزيعه على خمسة أفرقة عاملة على النحو التالي:

1- حشد الموارد والشراكات الاستراتيجية تعزيزا لقدرة المجتمعات الحضرية على الصمود
2- المناصرة وتعزيز الدور المساعد على مستوى البلديات
3- تمكين المجتمعات الحضرية والعمل التطوعي في المدن
4- توفير الخدمات وتعميم قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود
5- تعزيز البحث والابتكار والمعارف والقدرات دعما للعمل الإنساني في السياقات الحضرية.

وفي حين أن إجراءات العمل المتّبعة في جميع الأفرقة العاملة ونتائجها المنشودة واحدة، فقد خُصّص لكل فريق عامل مرفق خاص ملحق بالاختصاصات وإحاطة مفصّلة عن الموضوع المعني والأسئلة الرئيسية المحدّدة للمناقشة.

وعند صياغة الاختصاصات والمرفقات الخاصة بالمواضيع، تشاور فريق الاتحاد الدولي المعني بتعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود مع الزملاء المعنيين من قسم الشراكات الاستراتيجية وحشد الموارد (للفريق العامل 1)، والزملاء المعنيين بالدور المساعد (للفريق العامل 2)، وبالمشاركة المجتمعية والمساءلة والتطوع (للفريق العامل 3)، وبالعمليات والحد من مخاطر الكوارث (للفريق العامل 4) وبالرقمنة/الابتكار (للفريق العامل 5). وستعتمد الأفرقة العاملة أيضا على الخبراء في المواضيع ذات الصلة لرئاسة المناقشات و/أو الإسهام فيها. وسيشارك الاتحاد الدولي واللجنة الدولية في الأفرقة العاملة بتوفير الخبرات ذات الصلة في حال عدم مشاركتهما في رئاستها.

وفي حين أن صياغة مبادئ العمل تمثل الهدف الرئيسي للأفرقة العاملة، فإن عملية التشاور تستهدف أيضا تطبيق نهج شامل يعتمد على الخبرات في جميع المجالات التقنية ومجالات الموضوعات المحدّدة ويعزّز التفكير النظامي والتعاون بين الجهات المعنيّة المتعدّدة لاتّباع طريقة التفكير والنهج اللازمين للعمل بفعّالية في السياقات الحضرية.

منهجية التشاور

قرّر فريق القيادة الاستراتيجية أن يتمتع كل فريق عامل معني بموضوع معيّن بحرية تنظيم المشاورات والمناقشات على النحو الأنسب لموضوعه المحدّد. ونظرا إلى أن بعض المواضيع يتسع نطاقها إلى حد ما، يجوز إنشاء أفرقة فرعية إضافية وإجراء مشاورات إقليمية

أو مشاورات بين الخبراء إذا رأى الفريق العامل ضرورة لذلك. وينبغي لكل فريق عامل أن يتأكد من أن المشاورات تشمل إسهامات من الجمعيات الوطنية في المناطق الخمس كلها.

وسيُكلَّف كل فريق عامل بتنظيم جلستين على الأقل للتشاور (إلكترونيا) حول الموضوع المحدّد له، بالاعتماد على معارف الخبراء الخارجيين عند اللزوم واستخلاص الفائدة من الإسهامات لإعداد تقرير موجز يشمل التوصيات بشأن مبادئ العمل الخاصة بالموضوع المحدّد لكل فريق.

وسيدعم الاتحاد الدولي الرؤساء المشاركين للأفرقة العاملة بخدمات الأمانة لتنظيم اجتماعات التشاور وإعداد الوثائق والتيسير حسب الضرورة. كما سيتولى الاتحاد الدولي تحديد الجدول الزمني للنتائج المنشودة من عملية التشاور ورصده.

وسيتولى فريق الدعم التابع للاتحاد الدولي إعداد النموذج والعناصر الرئيسية لوثيقة التقرير، وتوفيرها لرؤساء الأفرقة العاملة.

وسيتولى تجميع النواتج من الأفرقة العاملة فريق الصياغة العالمي الذي يتألف من الرؤساء والرؤساء المشاركين لكل فريق من الأفرقة العاملة وفريق الاتحاد الدولي المعني بتعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود. وسيُعنى فريق الصياغة العالمي بصياغة مبادئ العمل بناء على نواتج الأفرقة العاملة المعنيّة بمواضيع معيّنة ومتابعة العملية لوضع عناصر القرارات (مشروع العناصر والمشروع الأولي والمشروع النهائي للموافقة).

وستُعرض كل نسخة من الوثيقة على الأفرقة العاملة المعنيّة بمواضيع معيّنة لتعلق عليها، وسيُعرض المشروع النهائي على فريق القيادة الاستراتيجية ليوافق عليه ويعرضه على مجلس المندوبين.

الجدول الزمني المبدئي للمضي قدما

أُعد الجدول الزمني للمشاورات وعملية الصياغة لإتاحة عرض مبادئ العمل في مجلس المندوبين لعام 2026. وتبدأ العملية الرسمية للتشاور حول مشروع عناصر مبادئ العمل قبل انعقاد مجلس المندوبين بسنة واحدة تقريبا.

وعلى افتراض أن مجلس المندوبين سيُعقد في يونيو 2026 على أقرب تقدير، سيتعيّن على فريق الصياغة العالمي تقديم مشروع عناصر مبادئ العمل بحلول يونيو 2025، مما يعني أنه يجب الانتهاء من مشاورات الأفرقة العاملة المعنيّة بمواضيع معيّنة في الربع الأول من عام 2025 كي يُتاح لفريق الصياغة الوقت لصياغة مشروع عناصر مبادئ العمل.

وفور تأكيد موعد مجلس المندوبين لعام 2026، سيُعدَّل الجدول الزمني وفقا لذلك وتُحدَّد مواعيد المراحل الرئيسية لهذه العملية بدقة.

4) الآثار المترتبة على الموارد

كان الإطار الزمني المبدئي المقترح في القرار CD/22/R11 يتضمن تقديم مبادئ العمل في مجلس المندوبين لعام 2024 (أُرجئ مجلس المندوبين الذي كان من المقرر عقده في عام 2023 على النحو المشار إليه في القرار إلى عام 2024) وعرضها بعد ذلك على الدول والجهات الشريكة في المؤتمر الدولي الخامس والثلاثين في عام 2028.

وقد نُقّح هذا الجدول الزمني لإتاحة الوقت اللازم لتحديد هيكل وعملية تملك الجمعيات الوطنية زمامهما وتتولى قيادتهما.

وبموجب الجدول الزمني المنقَّح يُقدَّم تقرير مرحلي إلى مجلس المندوبين في عام 2024 وتُعرض مبادئ العمل للموافقة عليها في مجلس المندوبين في عام 2026 ثم تُعرض مبادئ العمل على المؤتمر الدولي الخامس والثلاثين في عام 2028 كما كان مقررا في البداية. ولا يؤثر الإطار الزمني المعدَّل في تحقيق الهدف العام المتعلق بعرض مبادئ العمل على المؤتمر الدولي الخامس والثلاثين في عام 2028 غير أنه يؤثر في تخطيط الموارد البشرية.

وقد أبرم الصليب الأحمر الألماني والاتحاد الدولي اتفاقا للقيادة المشتركة من أجل النهوض بخطة تعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود بصفة عامة ودعم عملية صياغة مبادئ العمل بصفة خاصة. وتحقيقا لهذه الغاية، أعار الصليب الأحمر الألماني ثلاثة منسقين معنيين بتعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود إلى مكاتب الاتحاد الدولي في جنيف ونيروبي وكوالالمبور. ويتيح هؤلاء المنسقون قدرة بالغة الأهمية للمشاركة في رئاسة الأفرقة العاملة المعنيّة بمواضيع معيّنة و/أو تيسير المشاورات الإقليمية و/أو توفير خدمات الأمانة لضمان سير العملية على المسار الصحيح وتوثيق النتائج والإبلاغ عنها جيدا. كما يشكّل المنسقون المعنيون بتعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود جزءا من فريق الصياغة العالمي الذي سيُجمِّع كل التوصيات الصادرة عن الأفرقة العاملة المعنيّة بمواضيع معيّنة في مشروع عناصر مبادئ العمل ويواصل دعم العملية. ولكن هذا الدعم البالغ الأهمية للموارد البشرية سينتهي بانتهاء تمويل الصليب الأحمر الألماني للمشروع بحلول ديسمبر 2024، ولا يوجد حتى الآن أي احتمال لتمديد هذه العقود. ولذا فسيُقلَّص فريق الاتحاد الدولي المعني بتعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود إلى عضوين اثنين في جنيف سيتعيّن عليهما الاضطلاع بمهمة دعم استمرار عملية التشاور وصياغة مبادئ العمل إلى جانب واجباتهما الأخرى. وعليه، هناك خطر كبير متمثل في احتمال تقويض عملية صياغة مبادئ العمل بسبب هذه الآثار المترتبة على الموارد البشرية.

5) التنفيذ والرصد

ستيسر الأفرقة العاملة المعنيّة بمواضيع معيّنة عملية التشاور على نطاق الحركة وتقدم توصياتها إلى فريق الصياغة العالمي الذي سيتولى صياغة مبادئ العمل. وسيرصد فريق القيادة الاستراتيجية التقدم المحرز في إعداد مبادئ العمل تنفيذا للقرار CD/22/R11، على أساس ربع سنوي. وسيعرض مبادئ العمل على مجلس المندوبين لعام 2026 كي يعتمدها.

6) الاستنتاجات والتوصيات

تملك الجمعيات الوطنية زمام العملية والنهج الشامل المتعدّد القطاعات وتتولى قيادتها ويُعنى الاتحاد الدولي بتيسيرهما ودعمهما. ومن الأساسي بذل أقصى الجهود لتأمين الموارد البشرية اللازمة لمواصلة تيسير العملية وضمان استكمالها بنجاح. وتوفّر اللجنة الدولية الخبرة الخاصة بالمواضيع المحدّدة للعملية حسب الاقتضاء، وتتولى الأطراف المشاركة التنسيق حسب الضرورة لضمان التكامل بين قرارات مجلس المندوبين التي تتمحور حول قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود.